رسائل

في أدب الحوار

وفقه الخلاف وفن الإنصات

صالح بن عبدالله بن حميد

العبيكان
Obeikan

© مكتبة العبيكان، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حميد، صالح بن عبدالله

رسائل في أدب الحوار وفقه وفن الانصات ./ صالح بن عبدالله ابن حميد. - الرياض، ١٤٢٨هـ

٧٥ص؛ ١٤ × ٢١سم

ردمك: ١-٣٧٤-٥٤-٩٩٦٠-٩٧٨

١- أدب الحوار ٢- العلاقات الإنسانية

أ- العنوان

ديوي ٢، ١٥٨ ٧٦٤٣/ ١٤٢٨

رقم الإيداع: ٧٦٤٣/ ١٤٢٨

ردمك: ١-٣٧٤-٥٤-٩٩٦٠-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م

حقوق الطباعة محفوظة للناشر

الناشر: العبيكان Obeikan للنشر

الرياض - شارع العليا العام - جنوب برج المملكة

هاتف ٢٩٣٧٥٧٤ ٢٩٣٧٥٨١/ فاكس ٢٩٣٧٥٨٨

ص.ب ٦٧٦٢٢ الرمز ١١٥١٧

التوزيع: مكتبة العبيكان Obeikan

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

هاتف ٤١٦٠٠١٨ ٤٦٥٤٤٢٤/ فاكس ٤٦٥٠١٢٩

ص.ب ٦٢٨٠٧ الرمز ١١٥٩٥

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

المحتويات

المقدمة ٧

الرسالة الأولى:

في أدب الحوار ١١

الرسالة الثانية:

في فقه الخلاف ٢٥

الرسالة الثالثة

في فن الإنصات ٦٥

الخاتمة ٧٥

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد...

فيلحظ المتأمل في واقع الأمة الإسلامية - اليوم - أنها قد ابتليت باختلاف بين أبنائها في بعض مواقعها وأحوالها خلافاً أورث تنافراً وتقاطعاً بل قد بلغ هذا الخلاف في بعض أشكاله درجة الاتهام في أصول الإسلام وقواعد الديانة، ولا ريب أن ذلك نذير شؤم وخطر.

كما ابتليت أمة الإسلام من خارجها بهجمة شرسة من أعدائها بلغت حد القدح في دين الإسلام أصولاً ومبادئ، والإساءة إلى الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم في أسلوب استفزازي صارخ.

وليس المقصود التشكي أو التلاوم أو حتى إلقاء التبعة على الأعداء والخصوم وإن كان هذا له مصداقيته وموقعه بالقدر الذي يبني ويدفع إلى العمل لا إلى الإحباط والتحسر.

غير أن الأولى في هذا المقام هو إعادة النظر بواقعية وإيجابية على النحو الذي يدفع إلى العمل والبناء لتسير القافلة ولا تلتفت إلى الأصوات النشاز، ولقد قيل: إذا رأيت الناس يرمونك بالحجارة من خلفك فما ذلك إلا لأنك في المقدمة.

إن عندنا خيراً وهدى وحقاً ويقيناً وثقة بديننا وعز أمتنا ومعية ربنا مما امتلأت به نصوص كتاب ربنا وسنة نبينا محمد ﷺ ﴿وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ آل عمران ١٣٩ ﴿وَلا تَهِنُوا فِي ابْتِغَاءِ الْقَوْمِ إِن تَكُونُوا تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لا يَرْجُونَ﴾ النساء ١٠٤.

غير أنه مما يجب أن يتقرر أن الأمة لا تستطيع إعزاز دينها ولا نصرة إسلامها إلا إذا أعزت نفسها، وانتصرت على أهوائها ورغباتها ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ الرعد ١١.

من هنا ومن أجل مسار معتدل ومسلك مستقيم تأتي هذه الرسائل وقفة مع بعض عوامل بناء الأمة، التي توقفها على طبيعتها، وتدلها على عيوبها، وتعينها على تشخيص

بعض أدوائها، وتبرز لها مصادر قوتها، بل وتستطيع من خلالها - بإذن الله - أن توحد صفها وتفحص نفسها وتقوّم مسيرتها بما يتلاءم وطبيعة الظرف المعاش.

وحري بالقول إن الحديث هنا ليس حديثاً نخبوياً يخاطب بعضاً دون بعض، بل هو - في جملته - موجه إلى الجميع على اختلاف مواقعهم وقدراتهم وإن كان لأهل العلم والرأي والثقافة والفكر النصيب الأوفى.

وقد جاءت هذه الرسائل ثلاثاً على النحو الآتي:

الرسالة الأولى: في أدب الحوار.

الرسالة الثانية: في فقه الخلاف.

الرسالة الثالثة: في فن الإنصات.

وفق الله الجميع للعلم النافع والعمل الصالح، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

الرسالة الأولى: في أدب الحوار

تعريف الحوار[١]:

الحوار: من المحاورة؛ وهي المراجعة في الكلام.

ومن الألفاظ ذات الصلة الجدال: من جَدَلَ الحبل إذا فتله؛ وهو مستعمل في الأصل لمن خاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب، ثم استعمل في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها.

والحوار والجدال لهما دلالة واحدة، وقد اجتمع اللفظان في قوله تعالى: ﴿**قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ**﴾ المجادلة ١.

ويراد بالحوار والجدال في مصطلح الناس: مناقشة بين طرفين أو أطراف، يقصد بها تصحيح كلام، وإظهار حجة، وإثبات حق، ودفع شبهة، ورد الفاسد من القول والرأي.

وقد يكون من الوسائل في ذلك: الطرق المنطقية والقياسات الجدلية من المقدمات والمسلمات، مما هو مبسوط في كتب المنطق وعلم الكلام وآداب البحث والمناظرة وأصول الفقه.

---

(١) تعريفات الجرجاني: مادة (جدل). والمصباح المنير مادتي: حور وجدل.

الغاية من الحوار:

الغاية من الحوار إقامة الحجة، ودفع الشبهة والفاسد من القول والـرأي؛ فهو تعاون من المتناظرين على معرفة الحقيقة والتوصل إليها، ليكشف كل طرف ما خفي على صاحبه منها، والسير بطرق الاستدلال الصحيح للوصول إلى الحق. يقول الحافظ الذهبي: «إنما وضعت المناظرة لكشف الحق، وإفادة العالم الأذكى العلم لمن دونه، وتنبيه الأغفل الأضعف»[1].

هذه هي الغاية الأصلية، وهي جلية بينة، وثمت غايات وأهداف فرعية أو ممهدة لهذه الغاية منها:

- إيجاد حل وسط يرضي الأطراف.
- التعرف على وجهات نظر الطرف أو الأطراف الأخرى، وهو هدف تمهيدي مهم.
- البحث والتنقيب، من أجل الاستقصاء والاستقراء في تنويع الرؤى والتصورات المتاحة، من أجل الوصول إلى نتائج أفضل وأمكن، ولو في حوارات تالية.

(١) راجع شرح المواهب للزرقاني ٥/٣٩٠.

أصول الحوار:

للحوار عدد من الأصول والأسس التي تساعد قاصد الحق لنيل مرامه بأقل وقت وجهد، وهذه الأصول هي:

الأصل الأول:

سلوك الطرق العلمية والتزامها، ومن هذه الطرق:

١ - تقديم الأدلة المثبتة أو المرجحة للدعوى.

٢ - صحة النقل في الأمور المنقولة.

وفي هذين الطريقين جاءت القاعدة الحوارية المشهورة: «إن كنت ناقلاً فالصحة، وإن كنت مدّعياً فالدليل».

وفي التنزيل جاء قوله سبحانه: ﴿ **قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** ﴾ في أكثر من سورة: البقرة ١١١، النمل ٦٤.

﴿ **قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِي** ﴾

الأنبياء٢٤.

﴿ **قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِين** ﴾ آل عمران ٩٣.

الأصل الثاني:

سلامة كلام المتناظرين من التناقض:

إن من أصول الحوار المعتبرة سلامة كلام المناظر ودليله من التناقض؛ فالمتناقض ساقط بداهة.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره بعض أهل التفسير من:

١ - وصف فرعون لموسى عليه السلام بقوله: ﴿ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ الذاريات٣٩.

وهو وصف قاله الكفار لكثير من الأنبياء - بما فيهم كفار الجاهلية لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم - وهذان الوصفان السحر والجنون لا يجتمعان، لأن الشأن في الساحر العقل والفطنة والذكاء، أما المجنون فلا عقل معه ألبتة، وهذا منهم تهافت ظاهر وتناقض بيِّن.

٢ - نعت كفار قريش لآيات محمد صلى الله عليه وسلم بأنها سحر مستمر، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِن يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴾ القمر: ٢.

وهو تناقض؛ فالسحر لا يكون مستمراً، والمستمر لا يكون سحراً.

الأصل الثالث:

ألا يكون الدليل هو عين الدعوى:

لأنه إذا كان كذلك لم يكن دليلاً، ولكنه إعادة للدعوى بألفاظ وصيغ أخرى. وعند بعض المحاورين من البراعة في تزويق الألفاظ وزخرفتها ما يوهم بأنه يورد دليلاً. وواقع

الحال أنه إعادة للدعوى بلفظ مغاير، وهذا تحايل في أصول الحوار باطل؛ بل هو حَيْدَةٌ عن طلب الحق، وسبيل لإطالة النقاش من غير فائدة.

الأصل الرابع:

الاتفاق على منطلقات ثابتة وقضايا مسلَّمة:

وهذه المسلَّمات والثوابت قد يكون مرجعها ؛ أنها عقلية بحته لا تقبل النقاش عند العقلاء المتجردين؛ كحسن الصدق، وقبح الكذب، وشكر المحسن، ومعاقبة المذنب.

أو تكون مسلَّمات دينية لا يختلف عليها المعتنقون لهذه الديانة أو تلك.

وبالوقوف عند الثوابت والمسلَّمات، والانطلاق منها يتحدد مريد الحق ممن لا يريد إلا المراء والجدل والسفسطة.

ففي الإسلام الإيمان بربوبية الله وعبوديته، واتصافه بصفات الكمال، وتنزيهه عن صفات النقص، ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم، والقرآن الكريم كلام الله، والحكم بما أنزل الله، وحجاب المرأة، وتعدد الزوجات، وحرمة الربا، والخمر، والزنا؛ كل هذه قضايا مقطوع بها لدى المسلمين، وإثباتها شرعاً أمر مفروغ منه.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فلا يجوز أن تكون هذه القضايا محل حوار أو نقاش مع مؤمن بالإسلام لأنها محسومة.

فقضية الحكم بما أنزل الله منصوص عليها بمثل: ﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ... ﴾ النساء: ٦٥. ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾

المائدة: ٤٤.

وحجاب المرأة محسوم بجملة نصوص:

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلابِيبِهِنَّ... ﴾ الأحزاب: ٥٩.

وقد يسوغ النقاش في فرعيات من الحجاب؛ كمسألة كشف الوجه، فهي محل اجتهاد، أما أصل الحجاب فليس كذلك.

الربا محسوم؛ وقد يجري النقاش والحوار في بعض صوره وتفريعاته.

ومن هنا فلا يمكن لمسلم أن يقف على مائدة حوار مع شيوعي أو ملحد في مثل هذه القضايا؛ لأن النقاش معه لا يبتدئ من هنا؛ لأن هذه القضايا ليست عنده مسلَّمة، ولكن

يكون النقاش معه في أصل الديانة ؛ في ربوبية الله، وعبودية ونبوة محمد صلى الله عليه وسلم، وصدق القرآن الكريم وإعجازه.

ولهذا فإننا نقول إن من الخطأ ـ غير المقصود ـ عند بعض المثقفين والكاتبين إثارة هذه القضايا، أعني: تطبيق الشريعة، والحجاب، وتعدد الزوجات، وأمثالها في وسائل الإعلام، من صحافة وإذاعة على شكل مقالات أو ندوات بقصد إثباتها أو صلاحيتها. أما إذا كان المقصود: النظر في حِكَمِها وأسرارها وليس في صلاحيتها وملاءمتها فهذا لا حرج فيه، إذ: ﴿ **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** ﴾ الأحزاب ٣٦.

وأخيراً؛ فينبني على هذا الأصل أن الإصرار على إنكار المسلَّمات والثوابت مكابرة قبيحة، ومجاراة منحرفة عن أصول الحوار والمناظرة، وليس ذلك شأن طالبي الحق.

الأصل الخامس:

أهلية المحاور:

إذا كان من الحق ألا يمنع صاحب الحق عن حقه، فمن الحق ألا يعطى هذا الحق لمن لا يستحقه، كما أن من الحكمة

والعدل والأدب في الرجل ألا يعترض على ما ليس هو له أهلاً، ولا يدخل فيما ليس هو فيه كفؤاً.

ومن الخطأ أن يتصدى للدفاع عن الحق من كان على الباطل.

ومن الخطأ أن يتصدى للدفاع عن الحق من لا يعرف الحق.

ومن الخطأ أن يتصدى للدفاع عن الحق من لا يجيد الدفاع عن الحق.

ومن الخطأ أن يتصدى للدفاع عن الحق من لا يدرك مسالك الباطل.

إذن، فليس كل أحد مؤهلاً للدخول في حوار صحي صحيح يؤتي ثماراً يانعة ونتائج طيبة.

والذي يجمع لك كل ذلك: (العلم)؛ فلابد من التأهيل العلمي للمحاور، ويقصد بذلك التأهيل العلمي المختص.

إن الجاهل بالشيء ليس كفؤا للعالم به، ومن لا يعلم لا يجوز أن يجادل من يعلم، وقد قرر هذه الحقيقة إبراهيم عليه السلام في محاجَّته لأبيه حين قال: ﴿ **يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا** ﴾ مريم ٤٣.

وإن من البلاء أن يقوم غير مختص ليعترض على مختص؛ فيخطِّئه ويغلِّطه.

وإن حق من لا يعلم أن يسأل ويتفهم، لا أن يعترض ويجادل بغير علم، وقد قال موسى عليه السلام للعبد الصالح: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ ... عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ الكهف ٦٦.

فالمستحسن من غير المتخصص أن يسأل ويستفسر، ويفكر ويتعلم، ويتتلمذ ويقف موقف موسى مع العبد الصالح.

وكثير من الحوارات غير المنتجة مردها إلى عدم التكافؤ بين المتحاورين، ولقد قال الشافعي رحمه الله: «ما جادلت عالماً إلا وغلبته، وما جادلني جاهل إلا غلبني!». وهذا التهكم من الشافعي رحمه الله يشير إلى الجدل العقيم الذي يجري بين غير المتكافئين.

الأصل السادس:

قطعية النتائج ونسبيّتها:

من المهم في هذا الأصل إدراك أن الرأي الفكري نسبي الدلالة على الصواب أو الخطأ، ومن لا يجوز عليهم الخطأ

هم الأنبياء عليهم السلام فيما يبلغون عن ربهم سبحانه وتعالى، وما عدا ذلك فيندرج تحت المقولة المشهورة «رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي الآخر خطأ يحتمل الصواب».

وبناء عليه؛ فليس من شرط الحوار الناجح أن ينتهي أحد الطرفين إلى قول الطرف الآخر؛ فإن تحقق هذا واتفقا على رأي واحد فنعم المقصود، وهو منتهى الغاية. وإن لم يكن فالحوار ناجح، إذا توصل المتحاوران بقناعة إلى قبول كل من منهجيهما؛ يسوغ لكل واحد منهما التمسك به مادام أنه في دائرة الخلاف السائغ. وما تقدم من حديث عن غاية الحوار يزيد هذا الأصل إيضاحاً.

وفي تقرير ذلك يقول ابن قدامة رحمه الله: «وما كان بعضهم يعذر كل من خالفه في المسائل الاجتهادية، ولا يكلفه أن يوافقه فهمه» أهـ. من المغني.

ولكـــن يكون الحوار فاشـــلاً إذا انتهى إلى نزاع وقطيعة، وتدابر ومكايدة وتجهيل وتخطئة.

الأصل السابع:

الرضا والقبول بالنتائج التي يتوصل إليها المتحاورون، والالتزام الجاد بها، وبما يترتب عليها.

وإذا لم يتحقق هذا الأصل كانت المناظرة ضرباً من العبث الذي يتنزه عنه العقلاء.

يقول ابن عقيل: «وليقبل كل واحد منهما من صاحبه الحجة؛ فإنه أنبل لقدره، وأعون على إدراك الحق وسلوك سبيل الصدق.

قال الشافعي رضي الله عنه: ما ناظرت أحداً فقبل مني الحجة إلا عظم في عيني، ولا ردها إلا سقط في عيني»[1].

(١) علم الجدل ص ١٤.

الرسالة الثانية: في فقه الخلاف

تعريف الخلاف:

الخلاف ـ كما عرفه الجرجاني[١]:

هو: «منازعة تجري من المتعارضين لتحقيق حق أو لإبطال باطل».

ويتصل بذلك علم الخلاف، والمراد به: العلم بالمسائل التي يجري فيها الاجتهاد بغض النظر عن الصواب أو الخطأ أو الشذوذ في الرأي المعروض، وقد يخص بالمسائل التي وقع الخلاف فيها بالفعل بين المجتهدين، ومنه ما يصطلح عليه بعض أهل العلم باسم الخلاف العالي، ويقصدون به الخلاف خارج المذهب المعتبر، ومنه ما يسمى في مصطلح الدراسات المعاصرة (الفقه المقارن).

أما الخلاف والاختلاف من حيث اللفظ فليس بينهما فارق يُعوَّل عليه، ويستعملهما العلماء في مدوناتهم بمعنى واحد وإن تكلف أحدهم في التفريق بينهما، و قصارى الأمر ألا مشاحة في الاصطلاح بعد فهم المعنى.

---

(١) (ولم أجد فيما اطلعت عليه من عرّفه على نحو التعريف المتبع عند أهل الاصطلاح غيره). وانظر التعريفات ـ حرف الخاء.

وقوع الخلاف بين الناس:

وقوع الخلاف أمر مسلَّم به في دنيا البشر، وهو سنة الله في خلقه، فهم مختلفون في ألوانهم وألسنتهم وطباعهم ومدركاتهم ومعارفهم وعقولهم وأشكالهم، وكل ذلك آية من آيات الله، نبّه عليه القرآن الكريم في قول الله تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ الروم ٢٢.

وهذا الاختلاف الظاهري دال على الاختلاف في الآراء والاتجاهات والأغراض. وكتاب الله العزيز يقرر هذا في غير ما آية ؛ مثل قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ هود ١١٨.

يقول الفخر الرازي: «والمراد اختلاف الناس في الأديان والأخلاق والأفعال».

أما قوله تعالى: ﴿وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ هود ١١٩؛ فاللام فيه ليست للغاية؛ فليس المراد أنه سبحانه خلقهم ليختلفوا، إذ من المعلوم أنه خلقهم لعبادته وطاعته. وإنما اللام للعاقبة

والصيرورة؛ أي لثمرة الاختلاف خلقهم، وثمرته أن يكونوا فريقين: فريقاً في الجنة، وفريقاً في السعير.

لكن على الرغم من وجود هذا التباين بين الناس؛ في عقولهم ومدركاتهم وقابليتهم للاختلاف، إلا أن الله وضع على الحق معالم، وجعل على الصراط المستقيم منائر.. وعليه حمل الاستثناء في الآية الأخرى في قوله: ﴿**إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ**﴾ هود١١٩. وهو المنصوص عليه في الآية الأخرى في قوله: ﴿**فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ**﴾ البقرة ٢١٣.

وذلك أن النفوس إذا تجردت من أهوائها، وجدّت في تلمس الحق فإنها مَهدِيَّةٌ إليه ؛ بل إن في فطرتها ما يهديها، وتأمل ذلك في قوله تعالى: ﴿**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ**﴾الروم: ٣٠.

ومنه الحديث النبوي: «**ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه**».

ويوضح ذلك، أن أصول الدين، وأمهات الفضائل، وأمهات الرذائل، مما يتفق العالم الرشيد العاقل على حسن محموده وحمده، والاعتراف بعظيم نفعه، وتقبيح سيئه وذمه.

أنواع الخلاف:

يمكن تقسيم الخلاف إلى ثلاثة أنواع: خلاف مذموم، وخلاف ممدوح، وخلاف سائغ.

الخلاف المذموم:

أما الخلاف المذموم فإن له صورًا كثيرة بعضها أشد ذماً من بعض، منها:

- اختلاف البشر إلى مؤمن وكافر، وفي هذا قال الله عز وجل: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ ﴾ الحج ١٩.
- خلاف أهل الأهواء والبدع كخلاف الخوارج وأشباههم مما دعاهم إلى الخروج على جماعة المسلمين واستحلال دمائهم، حتى إن ابن عباس رضي الله عنه لما ذكر له اجتهاد أمثال هؤلاء قال رضي الله عنه: «ليسوا هم بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى وهم على ضلالة».
- ما يحمل عليه التقليد من الاعتقاد الجازم بأن ما عليه المخالف باطل قطعاً حتى إنهم يرتبون على ذلك أن لا يصلي بعضهم خلف بعض على الرغم من أن ما اختلفوا فيه لا يعدو مسائل فيها مجال للاجتهاد والنظر واسع.
- ما يقع بين القائلين بالتقليد ومنكري التقليد، حيث قد

يحمل التقليد بعض الناس على ترك السنة بعد أن استبانت له تعصباً لإمامه فيتعسف التأويل ويتمحل الأجوبة ثم يستطيل المنكر عليه حتى يصل الأمر إلى القطيعة واشتداد الخصام بينهما وبخاصة في بعض ما يجري من خلاف في بعض هيئات الصلاة وأفعالها من رفع اليدين وقبضهما ونحو ذلك مما كثير منه في حكم المستحب، بينما التفرق بين المؤمنين محرم والائتلاف واجب.

والمقصود في هذا الموطن ذكر بعض الصور والتمثيل، وسوف يأتي الحديث عن الآداب، وإنك لملاحظ في هذا النوع من الخلاف أن سبب الذم فيه إما راجع إلى رفض الحق كما هو في شأن الكفار؛ وإما إلى غلبة الهوى والانتصار للرجال وليس لمحض الحق.

الخلاف الممدوح:

أما الخلاف الممدوح فيقصد به مخالفة المشركين في هيئاتهم وأحوالهم وأعيادهم ومناسباتهم؛ فالمخالفة في هذا وأمثاله ممدوحة و محمودة في الشرع، بل هي مقصد شرعي ويقابلها النهي عن مشابهتهم والتشبه بهم.

الخلاف السائغ:

أما الخلاف السائغ فهو اختلاف المجتهدين من فقهاء ومفتين وحكَّام في المسائل الاجتهادية. استمع إلى الحديث الصحيح من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فأخطأ فله أجر**»[1] وهو دليل واضح على إمكان خطأ المجتهد. وحصول الخطأ يعني حصول الاختلاف سواء بينه وبين غيره أو بين من يتبعه على رأيه وبين من يخالفه. ثم انَّ تقرُّرَ الأجر للمخالف دليل على أن هذا سائغ وإلا لما استحق أجراً. وخبر بني قريظة معروف، حيث أقر النبي صلى الله عليه وسلم كلا من الطائفتين؛ وما زال العلماء والفقهاء والحكام من المسلمين يختلفون في المسائل منذ عهد الصحابة وإلى اليوم وإلى ما شاء الله دون إنكار لأصل الاختلاف.

الخلاف بين الصحابة:

والحديث هنا يتناول نماذج لاختلاف الصحابة في بعض المسائل، والخلاف الحاصل عند الفتنة وما حواه من أدب:

(أ) نماذج لاختلاف الصحابة:

صور الاختلاف بين الصحابة كثيرة جداً تجل عن

(١) متفق عليه.

الحصر، ولكني أشير إلى بعض القضايا وقد كان من بينها قضايا مصيرية أكاد أقول بل أجزم أن مصير الأمة ومسارها انبنى على نتائج هذا الخلاف منها:

- اختلافهم في وفاته صلى الله عليه وسلم، وقد ظهر من عمر رضي الله عنه إنكار ذلك حتى شهر سيفه مهددا بالقتل من قال ذلك حتى جاء أبو بكر رضي الله عنه وتلا آيات في ذلك: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[1] ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾[2] فأذعن عمر رضي الله عنه وقال: «كأني لم أكن قرأتها من قبل».
- اختلافهم في مكان دفنه صلى الله عليه وسلم.
- اختلافهم الكبير والمصيري في الخلافة بعده صلى الله عليه وسلم كما في قصة سقيفة بني ساعدة، وقد كان من مظاهر خلافهم فيها أن قال قائل: «منا أمير ومنكم أمير» وقال آخر: «نحن الأمراء وأنتم الوزراء». فما كان من عمر إلا أن بايع أبا بكر ثم توالت البيعة وكان الرضوخ لما توصلت إليه الجماعة؛ فمقاصدهم كانت حسنة والأهواء

(١) سورة الزمر: آية ٣٠.
(٢) سورة آل عمران: آية ١٤٤.

فيهم بعيدة. وذلك شأن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فهم الصفوة الذين اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

- اختلاف أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في عدة مسائل منها:

١- قتال مانعي الزكاة، حيث رأى أبو بكر قتالهم على عكس ما يراه عمر، حتى قال أبو بكر رضي الله عنه: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونها لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها»[1].

٢- سبي أهل الردة، فرأى أبو بكر رضي الله عنه سبي نساء أهل الردة على عكس ما يراه عمر رضي الله عنه.

٣- قسمة الأراضي المفتوحة، فقسمت في عهد أبي بكر رضي الله عنه ولم تقسم في عهد عمر رضي الله عنه.

٤- أبو بكر رضي الله عنه استخلف من بعده عندما مات وعمر لم يستخلف بل جعل الأمر شورى، وهذا خلاف في النظر كما هو معلوم.

---

(١) متفق عليه.

- اختلاف عمر وابن مسعود رضي الله عنهما في مسائل كثيرة من ذلك:

أن ابن مسعود رضي الله عنه كان يطبق يديه في الصلاة وينهى عن وضعهما على الركب، وعمر كان يفعل ذلك وينهى عن التطبيق، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يرى في قول الرجل لامرأته أنت علي حرام يمين، وعمر رضي الله عنه يرى أنها طلقة واحدة، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول في رجل زنا بامرأة ثم تزوجها لا يزالان زانيين ما اجتمعا، وعمر رضي الله عنه لا يرى ذلك ويَعُدُّ أوله سفاحاً و آخره نكاحا، وقد أوصل ابن القيم رحمه الله المسائل التي جرى الخلاف فيها بين عمر وابن مسعود رضي الله عنهما إلى مئة مسألة وأكثر.

ومع هذا الخلاف المدوَّن، فإن اختلافهما هذا ما نقَّص من حب أحدهما لصاحبه، وما أضعف من تقدير ومودة أي منهما للآخر، بل قد كان ابن مسعود رضي الله عنه أحد رجال عمر رضي الله عنه في بعض الأعمال، كما وافقه في كثير من اجتهاداته حتى اعتبره الكاتبون في تاريخ التشريع أكثر الصحابة تأثراً بعمر وربما رجع عبدالله إلى مذهب

عمر رضي الله عنه في بعض المسائل كما في مسألة مقاسمة الجد والأخوة مرة إلى الثلث ومرة إلى السدس.

- اختلاف عبدالله بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم:

فقد كان ابن عباس رضي الله عنهما يذهب كأبي بكر الصديق وكثير من الصحابة أن الجد يسقط جميع الأخوة والأخوات في المواريث كالأب. وكان زيد بن ثابت كعلي وابن مسعود وفريق من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين يذهب إلى توريث الأخوة مع الجد ولا يحجبهم به؛ فقال ابن عباس رضي الله عنهما يوما: «ألا يتقي الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الأب أباً» وقال: «لوددت أني وهؤلاء الذين يخالفونني في الفريضة نجتمع فنضع أيدينا على الركن ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين».

إن ابن عباس رضي الله عنهما الذي بلغت ثقته بصحة اجتهاده وخطأ اجتهاد زيد حد طلب المباهلة رأى زيد بن ثابت يوماً يركب دابته فأخذ بركابه يقود به، فقال زيد: تنح يا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. فيقول ابن عباس: هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا وكبرائنا، فقال زيد

رضي الله عنه: أرني يدك، فأخرج ابن عباس يده فقبلها زيد وقال: هكذا أمرنا أن نفعل بأهل بيت نبينا صلى الله عليه وسلم. وحين توفي زيد قال ابن عباس: هكذا يذهب العلم. وفي رواية للبيهقي في سننه: هكذا ذهاب العلم، لقد دفن اليوم علم كثير.

(ب) الخلاف في الفتنة:

معلوم ما حصل بين صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من فتن، ومذهبنا - أهل السنة والجماعة - السكوت عما شجر بين الصحابة، ولكن تلك الفتن اصطاد فيها من يصطاد في الأجواء المتعكرة من شعوبيين ومندسين على الدين ومغرضين؛ وعليه فإنك واجد قصصاً تكدر وتعكر صفو المنصف، ويلمس فيها المتتبع أغراضاً ومقاصد وأهدافاً يُرام من ورائها هدم هذا الدين والتشكيك في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه، ولكن حينما تنظر بعين النَّصَفِ فإنك ستجد غير ذلك على الرغم من أن السيوف ارتفعت والدماء سالت ستجد بين ذلك ما يجلي لك الحقيقة، وتدرك به أن ما حصل لم يَعْدُ اجتهاداً ولم يمس اتهاماً في دين أو صحة معتقد.

يقول مروان بن الحكم وهو أموي معروف:

«ما رأيت أحداً أكرم غلبة من علي، ما هو إلا أن ولَّينا يوم الجمل ونادى مناد ولا يذفف - أي يجهز - على جريح».

وتأمل في هذه الوقائع:

- يدخل عمران بن طلحة بن عبيدالله على علي رضي الله عنه بعدما فرغ من موقعة الجمل - وهي بين علي وطلحة والد عمران - فيرحب علي بعمران ويدنيه ويقول: إني لأرجو أن يجعلني الله وأباك من الذين قال الله عز وجل فيهم: ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ** ﴾[1] ثم أخذ يسأله عن أهل بيت طلحة فرداً فرداً وعن غلمانه وأمهات أولاده. يا ابن أخي كيف فلان وكيف فلانة؟ ويستغرب بعض الحاضرين ممن لم يحظوا بشرف الصحبة النبوية ولم يدركوا معاني التربية المحمدية، فيقول رجلان من هؤلاء الحاضرين على ناحية البساط: الله أعدل من ذلك، تقتلهم بالأمس وتكونوا إخواناً في الجنة؟ فيغضب علي رضي الله عنه ويقول لهما: قوما أبعد أرض الله وأسحقها!! فمن هو إذن إن لم

(١) سورة الحجر: آية ٤٧.

أكن أنا وطلحة فمن إذن!! ويسأل بعضهم علياً رضي الله عنه عن أهل الجمل أمشركون هم؟ فيقول: من الشرك فروا، قال: أمنافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، قال: ممن هم إذن؟ فيقول: إخواننا بغوا علينا.

- ينال أحدهم من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بمحضر من عمار بن ياسر رضي الله عنه الذي كان على غير موقفها يوم الجمل كما هو معروف فيقول رضي الله عنه:

اسكت مقبوحاً منبوحاً أتوذي محبوبة رسول الله صلى الله عليه وسلم!! أشهد أنها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنة؛ لقد سارت أمنا عائشة رضي الله عنها مسيرها وإنا لنعلم أنها زوجة النبي صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلانا بها، إياه نطيع أو إياها. أي أدب بعد هذا ينتظر!

- أخرج الإمام مالك والبيهقي عن يحيى بن سعيد عن سعيد ابن المسيب: أن رجلاً من أهل الشام وجد مع امرأته رجلاً فقتله أو قتلهما، فأشكل على معاوية القضاء فيه، فكتب إلى أبي موسى يسأل له علي بن أبي طالب عن ذلك،

فسأل أبو موسى علياً فقال علي: إن هذا الشيء ما هو بأرضي عزمت عليك لتخبرني فقال له أبو موسى: كتب إليَّ معاوية بن أبي سفيان أسألك عن ذلك، فقال علي: أنا أبو الحسن إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته؛ لأن الله حرم دماء المسلمين تحريماً مطلقاً، فمن ثبت عليه قتل مسلم وادعى أنه كان يجب قتله لم يقبل منه حتى يثبت دعواه؛ لأنه يرفع بتلك الدعوى عن نفسه القصاص.

الخلاف بين الأئمة:

لقد اختلف الأئمة في كثير من الأمور الاجتهادية كما اختلف الصحابة والتابعون من قبلهم وهم جميعاً على الهدى ما دام الاختلاف لم ينجم عن هوى أو شهوة أو رغبة في الشقاق؛ فقد كان أحدهم يبذل جهده وما في وسعه ولا هدف له إلا إصابة الحق ورضا الله عز وجل؛ ولذلك فإن أهل العلم في سائر الأعصار كانوا يقبلون فتاوى المفتين في المسائل الاجتهادية فيصوبون المصيب ويستغفرون للمخطئ ويحسنون الظن بالجميع، ويسلمون بقضاء القضاة على أي مذهب، ويعمل القضاة بما ظهر لهم ولو خالف مذهبهم من غير حرج أو تعصب وبخاصة في بعض المسائل التي تستعصي.

وأحب أن ألفت النظر إلى قضية في هذا الشأن مما ينبغي أن يعرفه طلبة العلم؛ وهو التفريق بين مدونات الفقه على المذاهب وكتب الفتاوى؛ فالغالب في المدونات الفقهية التي انتهجت قواعد المذهب - أي مذهب - أنها تلتزم طريقة واحدة وتلزم منهجاً واحداً يحكي فيه من خلف سبيل من سلف.

أما الفتاوى والنوازل فهده تختلف كثيراً، فغالباً ما ترى فيها الاجتهاد، وإن كان المؤلف يرى أنه ليس من أهل الاجتهاد المطلق، ولكن حينما يفتي يتذكر الوقوف بين يدي الله عز وجل.

ولهذا فإن كتب النوازل ثروة فقهية تختلف كثيراً عما في المصنفات على المذهب، وهذا أمر ينبغي أن يتنبه له طلاب العلم ويكون به الرد الظاهر والواضح على من قال: إن الاجتهاد أو باب الاجتهاد مقفول، وبه يتضح أن الفقهاء - رحمهم الله - كانوا يعايشون الناس في واقعهم وفي مشكلاتهم؛ لأن الفتاوى والنوازل تعني القضايا الواقعة؛ فحينما تقع الواقعة وتنزل النازلة فإن العالم ينظر ويجتهد ويتبصر، وقد يخالف مذهبه، وفي ذلك قصة معروفة للإمام البهوتي الحنبلي: استفتي في فتوى فأفتى فيها على خلاف

المذهب؛ فكتب إليه بعض من يعاتبه في ذلك قائلاً: إنك أفتيت بكذا بينما قلت في كتابك كشاف القناع كذا وكذا؛ فالفتوى ليست متمشية على نهج المذهب. فرد عليه البهوتي بعبارة غليظة حيث قال: «قل لثور المدار: إنني إذا ألَّفت مشيت على قواعد مذهبي، وإذا أفتيت ذكرت الوقوف بين يدي الله عز وجل».

وهكذا فإن العلماء رحمهم الله حينما يقضون قد لا يلتزمون بالمذهب السائد، بل يأخذون بما ظهر لهم ولو خالف مذهبهم من غير حرج أو تعصب؛ فالكل يستقي من نبع واحد، ومن هنا فإنهم كثيراً ما يصدِّرون اختياراتهم بنحو قولهم: وهذا أحوط أو أحسن «وهذا ينبغي» أو «لا ينبغي» «ونكره هذا» أو «لا يعجبني» فلا تضييق عندهم ولا اتهام، ولا حجر على رأي له من النص مستند، بل يسر وسهولة وسعة أفق.

لقد كان من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ومن بعدهم من يقرأ البسملة، ومنهم من لا يقرأها، ومنهم من يجهر بها، ومنهم من يُسِرّ، ومنهم من يتوضأ من الرعاف والقيء والحجامة، ومنهم من لا يتوضأ، ومنهم من يتوضأ من أكل لحم الإبل أو ما مسته النار مساً مباشراً، ومنهم من

لا يرى في ذلك بأساً. إن هذا كله لم يمنع أحداً منهم من أن يصلي خلف الآخر، كما كان أبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأئمة آخرون يصلون خلف أئمة المدينة من المالكية وغيرهم ولو لم يلتزموا بقراءة البسملة لا سراً ولا جهراً، وصلى الرشيد إماماً وقد احتجم وصلى الإمام أبو يوسف خلفه ولم يعد الصلاة مع أن الحجامة عنده تنقض الوضوء، وكان الإمام أحمد بن حنبل يرى الوضوء من الرعاف والحجامة فقيل له: فإن كان الإمام قد خرج منه الدم ولم يتوضأ هل يصلى خلفه؟ قال: كيف لا أصلي خلف الإمام مالك وسعيد ابن المسيب!! إشارة إلى أن الإمامين مالكاً وسعيداً لا يريان الوضوء من خروج الدم. بل الأمر أوسع من ذلك في بعض النقول؛ فقد نقل ابن قدامة أن الحسين بن بشار سأل أحمد ابن حنبل عن مسألة في الطلاق، فقال: إن فعل حنث، فقال: يا أبا عبدالله إن أفتاني إنسان؟ يعني: لا يحنث؟ فقال أحمد: تعرف حلقة المدنيين؟ (حلقة بالرصافة) قال: إن أفتوني حل؟ قال: نعم. وفي هذا دليل على أنه يجيز للمفتي أن يدل على من يخالفه القول. وكأنهم يرون أن تلك مسائل اجتهادية فقصارى ما عند المفتي رأيه وهو يتهم رأيه إن كان منصفاً، فلعل عند غيره من الرأي ما هو أقوى أو أقرب.

وابن العربي صاحب العواصم من القواصم يحدِّث عن إمام الشافعية ببغداد أبي بكر محمد بن أحمد بن الحسين الشاشي، المشهور بالجنيد لورعه ودينه، فيذكر من محاسنه أنه سمعه ينتصر لمذهب أبي حنيفة في مجلس النظر ويقول: «يقال في اللغة لا تقرَب كذا (بفتح الراء) أي لا تلتبس بالفعل. وإذا كان بضم الراء كان معناه لا تدن من الموضع» يقول ابن العربي: وهذا من دلائل صحة العلم وسعة الأفق، فإن العالم لا ينضج حتى يترفع عن العصبية المذهبية ويجنح إلى الحق والخير حيث كانا، ومن كان الحق غرضه تحراه واحتج له وكان معه في كل حال، أما التعصب للطائفية والمذهب وبُنَيّات الطريق، وتمحل الحجج الواهية فمن دلائل صغر النفس وزغل العلم والأنس بالباطل.

وقد نقل كثير من العلماء أن المسألة إذا لم يكن فيها سنة ولا إجماع وللاجتهاد فيها مساغ فلا ينكر على من عمل بها مجتهداً أو مقلداً. ومن أقوالهم في ذلك:

- يقول سفيان الثوري: «إذا رأيت الرجل يعمل العمل الذي قد اختُلِف فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه».
- وروى عنه أيضاً الخطيب البغدادي قوله: «ما اختلف فيه الفقهاء فلا أنهى أحداً من إخواني أن يأخذ به».

- وينقل ابن مفلح في الآداب الشرعية عن الإمام أحمد رحمه الله ما نصه: «وقد قال أحمد في رواية المروزي: لا ينبغي للفقيه أن يحمل الناس على مذهب ولا يشدّد عليهم».
- ويذكر الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم:

أنه ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصاً أو إجماعاً أو قياساً جلياً.

- ويحكي ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله بسنده عن عبدالعزيز بن محمد عن أسامة بن زيد قال: سألت القاسم بن محمد عن القراءة خلف الإمام فيما لم يجهر فيه فقال: إن قرأت فلك في رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة، وإذا لم تقرأ فلك في رجال من أصحاب رسول الله أسوة.
- وذكر الحسين بن علي الحلواني قال حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث عن يحيى بن سعيد قال: ما برح أولو الفتوى يفتون فيحل هذا ويحرم هذا؛ فلا يرى المحرم أن المحل هلك لتحليله ولا يرى المحل أن المحرم هلك لتحريمه.

آداب الخلاف:

ينبغي لقاصد إحقاق الحق وإبطال الباطل العلم بجملة من الآداب التي يحسن التحلي بها ومراعاتها عند مناقشة الأمر المختلف فيه حتى يناقش الأمر على أسس علمية وقواعد منهجية تساعد الأطراف التوصل إلى النتيجة المرضية بإذن الله، وأهم هذه الآداب ما يأتي:

الأدب الأول:

محاولة تحاشي الخلاف قدر الإمكان:

ويمكن أن يكون ذلك بعدة أمور:

أولاً: حسن الظن بالعلماء وطلبة العلم وتغليب أخوة الإسلام على كل اعتبار.

ثانياً: حمل ما يصدر منهم أو ينسب إليهم على محمل الحسن.

ثالثاً: إذا صدر ما لا يمكن حمله فيعتذر عنهم، ولن يعدم قاصد الخير والحق أن يجد لإخوانه من الأعذار ما يبقي صدره سليماً ونفسه رضية.

رابعاً: اتهام النفس واستيقافها عند مواطن الخلاف والنظر

وتحاشي الإقدام على تخطئة الآخرين إلا بعد النظر العميق والأناة الطويلة.

خامساً: رحابة الصدر في استقبال ما يصلك من انتقاد أو ملاحظات من الإخوان واعتبار ذلك معونة يقدمها المستدرك لك وليس مقصود أخيك العيب أو التجريح.

سادساً: البعد عن مسائل الشغب والفتنة، فقد ذكر الآجري في أخلاق العلماء أن العالم إذا سئل عن مسألة ويعلم أنها من مسائل الشغب ومما يورث بين المسلمين الفتنة استعفى منها ورد السائل إلى ما هو أولى به وأرفق، ويدخل في ذلك ألا يحدث العالم الناس حديثاً يكون فيه فتنة.

الأدب الثاني:

التركيز على مواطن الاتفاق:

يعد البدء عند عرض الخلاف بمواطن الاتفاق طريقاً إلى كسب الثقة و فشو روح التفاهم. ويصير به الحوار هادئاً وهادفاً.

إن الحديث عن نقاط الاتفاق وتقريرها يفتح آفاقاً من التلاقي والقبول والإقبال، مما يقلّل الجفوة ويردم الهُوّة

ويجعل فرص الوفاق والنجاح أفضل وأقرب، كما يجعل احتمالات التنازع أقل وأبعد.

والحال ينعكس لو تم الاستفتاح بنقاط الخلاف وموارد النزاع، الأمر الذي يقود إلى تغير القلوب وتشويش الخواطر، ويحمل كل طرف على التحفُز في الرد على صاحبه متتبعاً لثغراته وزلاته، ومن ثم ينبري لإبرازها وتضخيمها، ومن ثم يتنافسون في الغلبة أكثر مما يتنافسون في تحقيق الهدف.

ومما قاله بعض المتمرسين في هذا الشأن:

دع صاحبك في الطرف الآخر يوافق ويجيب بـ (نعم)، وحل ما استطعت بينه وبين (لا)؛ لأن كلمة (لا) عقبة كؤود يصعب اقتحامها وتجاوزها، فمتى قال صاحبك: (لا) أَوْجَبَتْ عليه كبرياؤه أن يظلّ مناصراً لنفسه.

إن التلفظ بـ (لا) ليس تفوُها مجرداً بهذين الحرفين، ولكنه تحفُز لكيان الإنسان بأعصابه وعضلاته وغدده، إنه اندفاع بقوة نحو الرفض، أمّا حروف (نعم) فكلمة سهلة رقيقة رفيعة لا تكلف أي نشاط جسماني.

ويعين على هذا المسلك ويقود إليه إشعارك مخالفك

بمشاركتك له في بعض قناعاته؛ والتصريح بالإعجاب بأفكاره الصحيحة وأدلته الجيدة ومعلوماته المفيدة، وإعلان الرضا والتسليم بها. وهذا كما سبق يفتح القلوب ويقارب الآراء، وتسود معه روح الموضوعية والتجرد.

وقد قال علماؤنا: إن أكثر الجهل إنما يقع في النفي؛ الذي هو الجحود والتكذيب؛ لا في الإثبات، لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه؛ لذا فإن أكثر الخلاف الذي يورث الهوى نابع من أن كل واحد من المختلفين مصيب فيما يثبته أو في بعضه، مخطئ في نفي ما عليه الآخر.

الأدب الثالث:

التزام القول الحسن، وتجنب منهج التحدي والإفحام:

إن من أهم ما يتوجه إليه العالم وطالب العلم التزام الحسنى في القول والمجادلة، ففي محكم التنزيل: ﴿**وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ الإسراء :٥٣. ﴿**وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ النحل: ١٢٥. ﴿**وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا**﴾ البقرة: ٨٣.

فحق العاقل اللبيب طالب الحق، أن ينأى بنفسه عن أسلوب الطعن والتجريح والهزء والسخرية، وألوان الاحتقار والإثارة والاستفزاز.

ومن لطائف التوجيهات الإلهية لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم في هذا الباب الانصراف عن التعنيف في الردّ على أهل الباطل، حيث قال الله لنبيه: ﴿وَإِن جَادَلُوكَ فَقُلِ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٦٨﴾ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ الحج: ٦٨.

وقولـه: ﴿وَإِنَّـا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِـي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ سبأ: ٢٤. مع أن بطلانهم ظاهر، وحجتهم داحضة.

ويلحق بهذا الأصل: تجنب أسلوب التحدي والتعسف في الحديث، وتعمد إيقاع المخالف في الإحراج، ولو كانت الحجة بينة والدليل دامغاً.. فإن كسب القلوب مقدم على كسب المواقف. وقد تُفحم المخالف ولكنك لا تقنعه، وقد تسكته بحجة ولكنك لا تكسب تسليمه وإذعانه، وأسلوب التحدي يمنع التسليم ولو وُجِدَت القناعة العقلية. والحرص على القلوب واستلال السخائم أهم وأولى عند المنصف العاقل من استكثار الأعداء واستكفاء الإناء. وإنك لتعلم أن إغلاظ القول، ورفع الصوت، وانتفاخ الأوداج، لا يولد إلا غيظاً وحقداً وحنقاً.

على أن هناك بعض الحالات الاستثنائية التي يسوغ فيها اللجوء إلى الإفحام وإسكات الطرف الآخر؛ وذلك فيما إذا

استطال وتجاوز الحد، وطغى وظلم وعادى الحق، وكابر مكابرة بينة، وفي مثل هذا جاءت الآية الكريمة: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ العنكبوت: ٤٦.

﴿لا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ﴾. النساء: ١٤٨.

ففي حالات الظلم والبغي والتجاوز، قد يسمح بالهجوم الحادّ المركَّز على الخصم وإحراجه، وتسفيه رأيه؛ لأنه يمثل الباطل، وحَسَنٌ أن يرى الناس الباطل مهزوماً مدحوراً.

وتجدر الإشارة هنا إلى ما ينبغي من البعد عن استخدام ضمير المتكلم إفراداً أو جمعاً؛ فلا يقول: فعلت وقلت، وفي رأيي، ودرسنا، وفي تجربتنا؛ فهذا ثقيل في نفوس المتابعين، وهو عنوان الإعجاب بالنفس، وقد يؤثر على الإخلاص وحسن القصد، والناس تشمئز من المتعالم المتعالي، ومن اللائق أن يبدلها بضمير الغيبة فيقول: يبدو للدارس، وتدل تجارب العاملين، ويقول المختصون، وفي رأي أهل الشأن، ونحو ذلك.

وأخيراً فمن غاية الأدب واللباقة في القول وإدارة الحوار ألا يَفْتَرِضَ العالم أو طالب العلم في مخالفه الذكاء المفرط،

فيكلمه بعبارات مختزلة، وإشارات بعيدة، ومن ثم فلا يفهم. كما لا يفترض فيه الغباء والسذاجة، أو الجهل المطبق ؛ فيبالغ في شرح ما لا يحتاج إلى شرح وتبسيط ما لا يحتاج إلى بسط.

ولاشك أن الناس بين ذلك درجات في عقولهم وفهومهم، فهذا عقله متسع بنفس رحبة، وهذا ضيق العَطَن، وآخر يميل إلى الأحوط في جانب التضييق، وآخر يميل إلى التوسع، وهذه العقليات والمدارك تؤثر في فهم ما يقال. فذو العقل اللمّاح يستوعب ويفهم حرفية النص وفحواه ومراد المتكلم وما بين السطور، وآخر دون ذلك بمسافات.

ولله الحكمة البالغة في اختلاف الناس في مخاطباتهم وفهومهم.

الأدب الرابع :

تقدير المخالف واحترامه:

إن من لوازم العلم النافع وأخلاق أهله الفاضلة الاحترام المتبادل وإعطاء كل ذي حق حقه، والاعتراف بمنزلته ومقامه، فيخاطب بالعبارات اللائقة، والألقاب المستحقة، والأساليب المهذبة.

إن تبادل الاحترام يقود إلى قبول الحق، والبعد عن الهوى والانتصار للنفس، أما انتقاص الرجال وتجهيلها فأمر معيب محرم.

وما قيل من ضرورة التقدير والاحترام لا ينافي النصح وتصحيح الأخطاء بأساليبه الرفيعة وطرقه الوقورة؛ فالتقدير والاحترام غير المَلَقِ الرخيص، والنفاق المرذول، والمدح الكاذب، والإقرار على الباطل.

ومما يتعلق بهذه الخصلة الأدبية أن يتوجه النظر وينصرف الفكر إلى القضية المطروحة ليتم تناولها بالبحث والتحليل والنقد والإثبات والنَقض بعيداً عن صاحبها أو قائلها، كل ذلك حتى لا يتحوَّل الحوار إلى مبارزة كلامية؛ طابعها الطعن والتجريح والعدول عن مناقشة القضايا والأفكار إلى مناقشات التصرفات، والأشخاص، والشهادات، والمؤهلات والسير الذاتية.

إن الناظر في الكتب ومن ينقب في المدونات سيجد صوراً من المواقف الشاذة ونقولاً وأقوالاً تعكر صفو المنصف مما يجب التذكير به والتنبيه عليه، ويمكن أن ننظر إليها من جانبين أحدهما جانب الإفراط وثانيهما جانب التفريط.

أما مواقف الإفراط فتظهر في الآتي:

أ - التعصب المذموم من بعض أتباع المذاهب المعتبرة حتى يبدو كأن الحق حكر عليه، وكأن غيره باطل جزماً مما يولد الصراعات وينبت الأحقاد.

ب - دعا هذا التعصب إلى وضع أحاديث للرفع من شأن الإمام أو تأييد المذهب أو الطعن في مسالك الآخرين ومذاهبهم وأعلامهم، ومعلوم أن هذا جهل عميق وتعصب ذميم لا يرضاه العاقل لنفسه فضلاً عن إمام عالم من أئمة المسلمين، فكيف إذا نسب ذلك للأئمة المهديين أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم وأرضاهم.

وأما مواقف التفريط فمنها:

أ - ما يظنه بعض الناس من أن الخلاف المسطور في كتب العلم وبخاصة في كتب الفقه المقارن هو خلاف مذموم، وأن منه الدعوة إلى التفرق شيعاً وأحزاباً ومن ثم تراه يستشهد بعموميات الآيات الداعية إلى نبذ التفرق والاختلاف. وهذا مسلك خاطئ ونظر قاصر، وقد علمت فيما سبق أن من الخلاف ما هو سائغ، ومآل

هذا الظن الطعن في سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين والأئمة المهديين ومن تبعهم بإحسان.

ب - ومن المبالغة في التفريط المبالغة في النظر إلى العامي المقلد الآخذ بقول من أقوال الأئمة واعتباره تاركاً للكتاب والسنة مقدماً لأقوال الرجال.. ومن ثم تراه يورد بعض النصوص الشرعية التي تفيد رجحان قوله فيجعل مخالفه مُعرضاً عن هذه النصوص، ولو أنصف بعد أن يتأمل لوجد أن الخلاف في كثير من الأحيان ليس في النص وإنما في دلالات النص وفهومه، وإذا كان كذلك فيكون الخلاف بين أفهام الرجال والخلاف في هذا واسع.

ج - ومن مواقف التفريط كذلك الغلو في الإنكار على أهل المذاهب حتى يقود ذلك إلى التفتيش والتنقيب في عبارات للمتقدمين يفهم منها القدح في بعض الأئمة فيحييها ويبثها فينشر العداوة والبغضاء، ومثل ذلك تتبع الزلات العلمية والشذوذات الفقهية وتجميعها وبثها في المجالس والمنتديات فتتزعزع الثقة لا بالمذهب بل بالدين كله، وهذا عمل شائن وتصرف بغيض لا مصلحة من ورائه لا في العام ولا في الخاص.

ولا يبحث عن الزلات ولا يتتبع السقطات إلا مريض الصدر سيئ الطوية، إذ معلوم أن العصمة ليست لبشر إلا للأنبياء فيما يبلغون عن الله، ولو لم يكن ذلك لما أثيب المجتهد المخطئ.

الأدب الخامس:

الإخلاص والتجرد وقصد الحق:

ينبغي في العالم وطالب العلم أن يوطِّن نفسه، ويروِّضها على الإخلاص لله في كل ما يأتي وما يذر.

ومن أجلى المظاهر في ذلك: أن يدفع عن نفسه حب الظهور والتميز على الأقران، وإظهار البراعة وعمق الثقافة، والتعالي على النظراء والأنداد.

إن قصد انتزاع الإعجاب والثناء والمديح، مفسد للأمر، صارف عن الغاية، وفي المقابل فاتباع الحق، والسعي للوصول إليه، والحرص على الالتزام به؛ هو الذي يقود إلى طريق مستقيم لا عوج فيه ولا التواء، ويحول دون الانسياق وراء الهوى، سواء كان هوى النفس، أو هوى الجمهور، أو الأتباع، والعاقل ـ فضلاً عن المسلم ـ الصادق طالب حق، باحث عن الحقيقة، ينشد الصواب ويتجنب الخطأ.

يقول أبو حامد الغزالي: «التعاون على طلب الحق من الدين، ولكن له شروط وعلامات؛ منها أن يكون في طلب الحق كناشد ضالة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد معاونه، ويرى رفيقه معيناً لا خصماً، ويشكره إذا عرّفه الخطأ وأظهره له».

ومن مقولات الإمام الشافعي المحفوظة: «ما كلمت أحداً قط إلا أحببت أن يُوفق ويُسدد ويُعان، وتكون عليه رعاية الله وحفظه، وما ناظرني فباليت أظهرت الحجة على لسانه أو لساني».

ومن التحسس الدقيق والنصح الصادق للنفس أن يحذر بعض التلبيسات النفسية والشيطانية، فقد تتوهم بعض النفوس أنها تقصد إحقاق الحق، وواقع دخيلتها أنها تقف مواقف انتصار ذاتٍ وهوى.

ويدخل في باب الإخلاص والتجرد توطين النفس على الرضا والارتياح إذا ظهر الحق على لسان الآخر ورأيه، ويعينه على ذلك أن يستيقن أن الآراء والأفكار ومسالك الحق ليست ملكاً لواحد أو طائفة، والصواب ليس حكراً على واحد بعينه ، فهمّ المخلص ومهمته أن ينتشر الحق في كل مكان، ومن أي مكان، ومن أي وعاء، وعلى أي فم.

إن من الخطأ البيِّن في هذا الباب أن تظن أن الحق لا يغار عليه إلا أنت، ولا يحبه إلا أنت، ولا يدافع عنه إلا أنت، ولا يتبناه إلا أنت، ولا يخلص له إلا أنت.

ومن الجميل، وغاية النبل، والصدق الصادق مع النفس، وقوة الإرادة، وعميق الإخلاص؛ أن تُوقف مناظرتك لمخالفك إذا وجدت نفسك قد تغير مسارها ودخلت في مسارب اللجج والخصام، ومدخولات النوايا.

وفي ذم التعصب ولو كان للحق، يقول الغزالي: «إن التعصب من آفات علماء السوء، فإنهم يُبالغون في التعصب للحق، وينظرون إلى المخالفين بعين الازدراء والاستحقار، فتنبعث منهم الدعوة بالمكافأة والمقابلة والمعاملة، وتتوفر بواعثهم على طلب نُصرة الباطل، ويقوي غرضهم في التمسك بما نُسبوا إليه. ولو جاؤوا من جانب اللطف والرحمة والنصح في الخلوة، لا في معرض التعصب والتحقير لأنجحوا فيه، ولكن لمّا كان الجاه لا يقوم إلا بالاستتباع، ولا يستميل الأتباع مثل التعصب واللعن والتهم للخصوم، اتخذوا التعصب عادتهم وآلتهم.

والمقصود من كل ذلك أن يكون الحوار بريئاً من التعصب، خالصاً لطلب الحق، خالياً من العنف والانفعال، بعيداً عن

المشاحنات الأنانية والمغالطات البيانية مما يفسد القلوب، ويهيج النفوس، ويُولد النفّرة، ويوغر الصدور، وينتهي إلى القطيعة».

الأدب السادس:

الالتزام بوقت محدد في الكلام:

ينبغي أن يستقر في ذهن المحاور ألا يستأثر بالكلام، ويستطيل في الحديث، ويسترسل بما يخرج به عن حدود اللباقة والأدب والذوق الرفيع.

يقول ابن عقيل في كتابه فن الجدل: «وليتناوبا الكلام مناوبة لا مناهبة، بحيث ينصت المعترض للمستدل حتى يفرغ من تقريره للدليل، ثم المستدل للمعترض حتى يقرر اعتراضه، ولا يقطع أحد منهما على الآخر كلامه وإن فهم مقصوده من بعضه».

قال: «وبعض الناس يفعل هذا تنبيهاً للحاضرين على فطنته وذكائه، وليس في ذلك فضيلة؛ إذ المعاني بعضها مرتبط ببعض، وبعضها دليل على بعض، وليس ذلك علم غيب، أو زجراً صادقاً، أو استخراج ضمير حتى يفتخر به».

والطول والاعتدال في الحديث يختلف من ظرف إلى ظرف ومن حال إلى حال، فالندوات والمؤتمرات تُحدد فيها فرص الكلام من قبل رئيس الجلسة ومدير الندوة، فينبغي الالتزام بذلك. والندوات واللقاءات في المعسكرات والمتنزهات قد تقبل الإطالة أكثر من غيرها، لتهيؤ المستمعين، وقد يختلف ظرف المسجد عن الجامعة أو دور التعليم الأخرى.

ومن المفيد أن تعلم أن أغلب أسباب الإطالة في الكلام ومقاطعة أحاديث الرجال يرجع إلى ما يأتي:

١ - إعجاب المرء بنفسه.

٢ - حب الشهرة والثناء.

٣ - ظنّ المتحدث أن ما يأتي به جديد على الناس.

٤ - قلّة المبالاة بالناس في علمهم ووقتهم وظرفهم.

والذي يبدو أن واحداً منها إذا استقر في نفوس السامعين كافٍ في صرفهم، وصدودهم، وملهم، واستثقالهم لمحدّثهم.

وأنت خبير بأن للسامع حدّاً من القدرة على التركيز والمتابعة إذا تجاوزها أصابه الملل، وانتابه الشرود الذهني. ويذكر بعضهم أن هذا الحد لا يتجاوز خمس عشرة دقيقة.

ومن الخير للمتحدث أن يُنهي حديثه والناس متشوفة للمتابعة، مستمتعة بالفائدة. هذا خير له من أن تنتظر الناس انتهاءه وقفل حديثه، فالله المستعان.

الأدب السابع:

حصر المناظرات في مكان محدود:

يذكر أهل العلم أن المحاورات والجدل ينبغي أن يكون في خلوات محدودة الحضور؛ قالوا: وذلك أجمع للفكر والفهم، وأقرب لصفاء الذهن، وأسلم لحسن القصد، وإن في حضور الجمع الغفير ما يحرك دواعي الرياء، والحرص على الغلبة بالحق أو الباطل.

ومما استدل به على ذلك قوله تعالى ﴿**قُلْ إِنَما أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ أن تَقُومُوا لِلّهِ مَثْنَىَ وَفُرَادَىَ ثُمَّ تَتَفَكّرُوا...**﴾ سبأ ٤٦.

قالوا: لأن الأجواء الجماهيرية والمجتمعات المتكاثرة تغطي الحق، وتشوش الفكر، والجماهير في الغالب فئات غير مختصة؛ فهي أقرب إلى الغوغائية والتقليد الأعمى، فيلتبس الحق.

أما حينما يكون الحديث مثنى وفرادى وأعداداً متقاربة يكون أدعى إلى استجماع الفكر والرأي، كما أنه أقرب إلى أن يرجع المخطئ إلى الحق، ويتنازل عما هو فيه من الباطل أو المشتبه.

بخلاف الحال أمام الناس؛ فقد يعزّ عليه التسليم والاعتراف بالخطأ أمام مؤيديه أو مخالفيه.

ولهذا وُجِّه نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في هذه الآية إلى أن يخاطب قومه بهذا؛ لأن اتهاماتهم له كانت اتهامات غوغائية، كما هي حال الملأ المستكبرين مع الأنبياء السابقين.

ومما يوضح ذلك ما ذكرته كتب السير أن أبا سفيان بن حرب وأبا جهل بن هشام، والأخنس بن شريق بن عمرو بن وهب الثقفي، خرجوا ليلة ليستمعوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو يصلي بالليل في بيته، فأخذ كل واحد منهم مجلساً يستمع فيه، وكلٌ لا يعلم بمكان صاحبه، فباتوا يستمعون له، حتى إذا طلع الفجر تفرقوا، حتى إذا جمعتهم الطريق تلاوموا؛ وقال بعضهم لبعض: لا تعودوا، فلو رآكم بعض سفهائكم لأوقتعم في نفسه شيئاً، ثم انصرفوا. حتى

إذا كانت الليلة الثانية، عاد كل رجل منهم إلى مجلسه، فباتوا يستمعون له، حتى إذا طلع الفجر تفرقوا، فجمعتهم الطريق، فقال بعضهم لبعض مثل ما قال أول مرة، ثم انصرفوا. حتى إذا كانت الليلة الثالثة أخذ كل رجل مجلسه، فباتوا يستمعون له، حتى إذا طلع الفجر تفرقوا، فجمعتهم الطريق، فقال بعضهم لبعض: لا نبرح حتى نتعاهد لا نعود. فتعاهدوا على ذلك. ثم تفرقوا. فلما أصبح الأخنس بن شريق أخذ عصاه ثم خرج، حتى أتى أبا سفيان بن حرب في بيته فقال: أخبرني يا أبا حنظلة عن رأيك فيما سمعت من محمد؟ قال: يا أبا ثعلبه، والله لقد سمعت أشياء أعرفها وأعرف ما يُراد بها.

قال الأخنس: وأنا، والذي حلفت به !. قال: ثم خرج من عنده حتى أتى أبا جهل، فدخل عليه بيته فقال: يا أبا الحكم، ما رأيك فيما سمعت من محمد ؟ قال: ماذا سمعت ! تنازعنا نحن وبنو عبد مناف الشرف؛ أطعموا فأطعمنا وحملوا فحملنا، وأعطوا فأعطينا، حتى إذا تجاثينا على الركب كفرسي رهان، قالوا منا نبي يأتيه الوحي من السماء ! فمتى ندرك هذا؟ ! والله لا نؤمن به ولا نصدقه. قال: فقام عنه الأخنس وتركه.

الرسالة الثالثة: في فن الإنصات

وباعث هذه الرسالة، أن العصر عصر إعلام، وأغلب وسائل التأثير في الهجوم والدفاع والتوجيه والبيان هو الإعلام بمسموعه ومقروئه ومشاهده.

بِناءُ العلاقات مِفتاحُ النجاح، وحسن الإنصات وأدب الاستماع من أعظم ما يبني العلاقات، ويرسم طريق النجاح. كم هو جميلٌ أن يفهم الرّاغبُ في الحق، والجاد في البناء وجمعِ الكلمة أنّ الحجة وحدها ليست كافية لإيصال الحق وإقناع الناس، بل لا بدّ أن ينضمّ إلى ذلك حُسنُ الخلق واللّينُ والقدوة الحسنة، فالعقلُ والمنطق بمفرده شيء جافٌ جافٍ وإن كان حقّاً، ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ آل عمران: ١٥٩.

ومن أحسن هذه الأخلاق التي تُرَطِّبُ جفاف الحق وقسوة المنطق الاستماعُ الفعّال والإنصاتُ الفاقه.

الإنصاتُ الحسنُ والاستماعُ المؤدّبُ احترامٌ وتقديرٌ وامتصاصٌ لانفعالات الغضب، وتجنبٌ لمواطنِ الخطأ، وسبيلٌ مستقيم لاتخاذ القرار السديد والرأي الرشيد.

حُسنُ الاستماع يرسّخُ الثقة في النفس، ويردم الجفوة ويسدّ الهوّة ويخفف وطأة الخلاف، ويفتح المجال واسعاً للتفاهم والحوار البنّاء.

المرء لا يصافح الناس وكفُّه مقبوضةٌ، فكذلك لا يفهم الناس ولا يفهمونه وأذنه مغلقة مقفولة. ليس أسهل مجهوداً ولا أفعل تأثيراً في تملُّك القلوب من الإنصات.

جميل أن يتأمل المسلم كتاب الله وما جاء فيه بشأن الاستماع والإنصات، لقد ذكر - سبحانه - السمع والبصر في تسعة عشر موضعاً، وقدّم السمع في سبعة عشر موضعاً؛ مما ينبّه على مكان السمع وقدره وعظيم أثره وكبير نفعه وفائدته؛ فالإنسان تبدأ معارفه بالسمع، وبه يفقه التشريع، ويكون من أهل التكليف والامتثال، يقول عزّ شأنه: ﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**﴾ الأنعام: ٣٦، قال أهل العلم: عبّر بالسمع لأنه طريق العلم بالحق والآيات والبراهين، والسماعُ والإنصات انتباه وفهمٌ واستجابة.

وكم هو جميل كذلك الوقوف عند هذه الآيات الكريمات، يقول عز شأنه: ﴿**وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ الْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْآنَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوا أَنصِتُوا فَلَمَّا قُضِيَ وَلَّوْا إِلَى قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾**﴾

﴿قَالُوا يَا قَوْمَنَا إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ الأحقاف: ٢٩، ٣٠، قال قتادة: «ما أسرع ما عقل القوم!»، ذلكم هو السماع الفّعال، سماع علمٍ وفقهٍ وتدبر وفهمٍ وتعقُّل وانصياع.

أمة الإسلام هي أمة الاستماع، فقد خاطبها ربها بقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ الأعراف: ٢٠٤، الاستماع والإنصات هما الوسيلة المثلى للتدبر من أجل الفهم والعمل. أمة الاستماع تفقه التحذير في قوله سبحانه: ﴿وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لا يَسْمَعُونَ﴾ الأنفال: ٢١، قال أهل العلم: ما الفائدة أن يقول المرء: سمعنا وأطعنا ولم تظهر عليه آثار الطاعة والإيمان ؟! فلا خير في السمع ولا في الاستماع إذا لم يظهر أثر ذلك بالقبول والامتثال وابتغاء الحق، وصدق الحقّ تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ يونس: ٦٧.

أما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد روى الطبراني بإسناد صحيح عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُقبِل بوجهه وحديثه على شرِّ القوم يتألفهم، وكان يقبِل بوجهه وحديثه

عليّ حتى ظننت أني خير القوم. وإنّ لكم في رسول الله لأسوة حسنة.

أما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كانوا يستمعون وينصتون إلى حبيبهم محمد صلى الله عليه وسلم، وكأنّ على رؤوسهم الطير من فرط التقدير والمهابة والرغبة في الحق وحُسن الإنصات وأدب الاستماع.

المنصتُ يحبس لسانه ويرسل أذُنيه، يعرفُه الجالسون والمتحدِّثون بحضوره، وهدوئه وترقُّبه وحُسن متابعته وأدبه وتقديره لمحدثه، يحمل روح المساواة والبعد عن الاستعلاء والفوقية، وتجنب الجزم بالانفراد بالحق والقطع بمعرفة الصواب.

ما أجمل الأُذن الصاغية ذات الهدوء والوقار وهي تحتضن امرئ يكاد يتميز من الغيظ والغضب ويضيق بالحزن ذرعاً، يقول أبوالدرداء رضي الله عنه: «لا خير في الحياة إلا لأحد رجلين: منصتٍ واعٍ أو متكلمٍ عالم» ويقول بعض الحكماء: «إذا جالست العالم فأنصت، وإذا جالست الجاهل فأنصت، ففي إنصاتك للعالم زيادةُ علم، وفي إنصاتك للجاهل زيادة حلم»، ويقول أبوحامد الغزالي - رحمه الله - مبّيناً خصال

المنصت وصفاته: «هو المُصغي، حاضر القلب، قليل الالتفات إلى الجوانب، مُتحرّزاً عن النظر إلى وجوه المستمعين وما يظهر عليهم من أحوال وأوضاع، مشتغلاً بنفسه متحفظاً عن حركة تشوّش على أصحابه، ساكن الظاهر، هادئ الأطراف، متحفّظ من التنحنُح والتثاؤب».

كم حُلّت المشكلات بحسن الاستماع، فلا تُقاطعْ واسمعْ حتى ينتهي محدثك، استمع إلى صاحبك لتفهم، لا لتلتقط عثراته وتتبّع زلاّته، لا تسمع وأنت لا ترغب في الفهم، لا تشتغل بإعداد الردّ في أثناء الاستماع، ولا تستعجل الإجابة، إنك إن فعلت ذلك فإنك لا تردُ إلا على نفسك، ولا تحرم إلا نفسك، وإياك أن تستمع لتتصيّد الأخطاء، فهذا خذلان وعمى وحرمان من الحق وضرر على النفس والقلب والدين.

لا تفسر كلام محدثك بوجهة نظرك، وانظر إلى الأمور بمنظوره لا بمنظورك، سوف تجد أنك سريع الفهم منشرح الصدر غير قلق ولا متحفّز.

تأمل هذه الكلمة العظيمة ذات الفقه النّفيس العميق من الإمام ابن حزم - رحمه الله - حيث يقول: «من أراد الإنصات فليتوهم نفسه مكان خصمه؛ فإنه يلوح له وجه

تعسفه». لا تحمل أحكاماً مسبقة ولا قرارات مقولبة، بل كن مستمعاً جيّد الإنصات لكل ما يُقال ويلقى.

أيها المتحدّث، اعلم وتأكد أن هناك أناساً كثيرين لديهم من الفطنة والفهم والعلم والبداهة أكثر مما عندك وما يفوق تقديرك، وحين تستمع فلا تتصنع المتابعة؛ فجليسك ذكي نبيه، فاحترمه واحترم نفسك وأدبك؛ فاستمع ـ بارك الله فيك ـ استماع يقظةٍ وفهمٍ وابتغاء للحقِّ.

يا أصحاب الحقّ، أيها الدعاة إلى الله، يا رجال الحسبة، يا أهل الرأي والفكر، إنّ أفضل طريق لإقناع الآخرين وأيسر سبيل إلى الوصول إلى الحق هو فقه حسن الاستماع وأدب الإنصات.

حينما يكون المرء في ضيقٍ أو ضائقة فإنه لا يجد الفرح ولا الفرج إلا عند من يحسن الإنصات إليه والاستماع إلى شكواه؛ يواسيه ويسليه ويتوجع له، يحب الناس المنصت لأنه مغناطيس تنجذب إليه القلوب وتلجأ إليه الناس، يفرِّج همومها وأحزانها.

إن الاستماع الجيد والإنصات العميق هما سر نجاح كثيرين في علاقاتهم وأعمالهم، وإذا صلح الاستماع صلحت الحياة واستقامت.

وإذا تأملت في طبائع الناس فسوف تجد أن من أكبر مشكلات الناس عدم إحسان الإنصات وإحسان الاستماع، فكم من أمر أسيء فهمه بسبب التعجل وعدم إحسان الإنصات والتسرع في الرد وكثرة المقاطعة. لو رأيتم في بعض الآباء والمعلمين والمربّين والمتحاورين وأمثالهم، لرأيتم أنّ همّ أحدهم أن يكون ابنه أو تلميذه أو محاوره مستسلماً منقاداً، ليس عليه إلا الانصياع لما يقوله والاقتناع بما يطرح.

عدم حسن الاستماع يؤدّي لسوء الفهم، وسوء الفهم يؤدّي إلى ضياع الأوقات والجهود والأموال والعلاقات والناس.

عدم إحسان الاستماع يؤزّم العلاقات بين الآباء والأمهات والأبناء والبنات والأزواج، والمعلمين والطلاب والمسؤولين ومرؤوسيهم والعامل وربِّ العمل، كلُّ ذلك لأنهم لا يحسنون الاستماع، ومن ثم لا يفهم بعضهم بعضاً، ولا يعطي لصاحبه، حقّ الفهم وحقّ الاستقلال بالرأي، فكلٌّ يريد الحديث وفرض الرأي بل فرض الاستماع غير المفيد، والأشد من ذلك والأنكى حينما يتّبع المرء هواه ويضلّ على علم، وحينئذٍ يُختم على سمعه وقلبه، ولقد قال الله عز وجل: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَـٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ

﴿وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ الجاثية:٢٣.

ونعى الله - عز شأنه - على الذين عطّلوا أسماعهم فكانوا كالأنعام بل هم أضل: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلا﴾ الفرقان: ٤٤.

إنّ من الصوارف عن الاستماع النفّاع الاستهزاءَ والاستخفافَ وعدم الاكتراث والسخرية وعدم التركيز والاضطراب النفسيّ، ومقاطعة المتحدث ومسابقته في التنبُّؤ بما يقول وإظهار الملل وعدم التحمل.

إن علامة فلاح الأمم ونجاحها فهمها العميق لقضاياها واستيعابها لحاجاتها، ومن أهم ركائز ذلك حسن الإنصات والاستماع الذي نحن بحاجة ملحة إليه، فهو وإن كان أدبا رفيعاً وخلقاً كريماً إلا أنه ـ أيضاً ـ الوسيلة العظمى للعلم والمعرفة.

الخاتمة:

لا تدعي هذه الرسائل أنها قد عالجت الواقع بشكل كامل أو قاطع، وإنما هي رؤى ومعالم وإضاءات تهدي السبيل -بإذن الله- إيماناً بأن السعي إلى إصلاح الحال خطوة نحو صلاح المآل.

إن الحاجة اليوم إلى الإلمام بأصول الحوار، وآداب الخلاف، وفن الإنصات وحسن الاستماع؛ هي من أظهر القضايا وأمسها في عالم تقاربت أطرافه وتلامست ثقافاته عبر النمو المتسارع في وسائل الاتصال وتقنية المعلومات.

وأحسب أن في فقه هذه الرسائل ما يعين على الاضطلاع بأدوار مؤثرة في سبيل النهوض بالأمة، فإن العامل لن يعدم سبيلاً يمارس من خلاله ما تأمله منه الأمة في إصلاح أوضاعها وتصحيح واقعها.

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً صواباً، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.